MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

عدد كانون أول 2025

أبرز ما في العدد:

- تتّجه السلطة الوطنية الفلسطينية نحو الشلل المالي في ظلّ مواصلة إسرائيل احتجاز إيراداتها الضريبية (المقاصة) وانكماش إيراداتها المحلية نتيجة تداعيات الحرب. وقد اعتمدت السلطة تدابير طارئة لإدارة الأزمة، شملت خفض الإنفاق، وتسديد الرواتب على نحو جزئي ومتأخر، وتراكم المتأخرات، وارتفاع غير مسبوق في عبء الدين العام. وهذه التدابير، مكنت الاقتصاد والمواطن من الصمود، لكنها في الوقت ذاته فاقمت الانكماش في الطلب الإجمالي، في وقت يتطلّب فيه الاقتصاد توفير حوافز عاجلة عبر الإنفاق العام.
- تتسبّب الأزمة المالية بتعطيل الخدمات العامة وتآكل منظومة الحماية الاجتماعية في ظلّ ارتفاع معدلات الفقر، إلى جانب تفاقم الآثار غير المباشرة التي تطال القطاع الخاص والنظام المصرفي.
- مدّدت إسرائيل الحصانة القانونية التي تتيح استمرار أعمال العلاقة المراسلة بين المصارف الفلسطينية والإسرائيلية لشهريْن فقط، ما خفّف مؤقتاً من حدة عدم اليقين الناجمة عن دوافع سياسية وما يترتب عليها من مخاطر كارثية على استمرار التجارة وتوفر السيولة والاستقرار المالي.
- أعادت إسرائيل فتح معبر الملك حسين/الكرامة أمام دخول البضائع التجارية والمساعدات الإنسانية بعد إغلاق استمر ثلاثة أشهر، ما أعاد تشغيل الطريق البري المباشر الوحيد الذي تمرّ عبره البضائع من الأردن إلى الضّفة الغربيّة ومن ثم إلى قطاع غزة دون المرور بالموانئ الإسرائيلية. إلا أن المعبر لا يزال مغلقا أمام الصادرات الفلسطينية ولا يسمح لجميع الواردات بالدخول إلى الضفة الغربية.

تم إعداد هذه النشرة بدعم من
مؤسسة فلسطين للتنمية

فلسطين للتنمية
Palestine For Development
PIF Social Investment Subsidiary

1- الوضع المالي الحرج للسلطة الفلسطينية

في ظلّ مواصلة إسرائيل احتجاز إيرادات المقاصة الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية منذ حزيران 2025 واستمرارها في تنفيذ اقتطاعات شهرية من المبالغ المحتجزة، اشتدت وطأة الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة. وقد أدى العجز النقدي الناجم عن ذلك إلى تعطيل تقديم الخدمات العامة، ودفع النظام المالي نحو حافة الإعسار. وتبيّن البيانات الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية في تشرين الأول 2025 خطورة الوضع وجسامة التهديد الذي يحدق باستقرار الحكومة المالي واستدامتها التشغيلية (انظر الجدول 1).[1]

الجدول 1: الإيرادات والنفقات العامة، كانون الثاني حتى تشرين الأول 2025 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023 (مليون شيكل)

البند	كانون الثاني- تشرين الأول 2023		كانون الثاني- تشرين الأول 2025	
الأساس المحاسبي	**نقدي**	**الاستحقاق**	**نقدي**	**الاستحقاق**
مجموع الإيرادات	**14,514.30**	**15,225.00**	**9,648.30**	**12,567.50**
إيرادات المقاصة	9,159.30	9,981.00	5,570.00	8,555.90
إيرادات ضريبية	3,551.90	3,551.90	2,481.10	2,481.10
إيرادات غير ضريبية	1,419.90	1,419.90	1,310.40	1,310.40
متحصلات مخصّصة	423.6	423.6	314.9	314.9
الإرجاعات الضريبية (-)	40.4	151.4	28.5	94.8
مجموع النفقات	**12,259.90**	**15,231.70**	**10,218.40**	**14,572.90**
الأجور والرواتب	5,843.40	6,983.00	4,897.60	6,940.60
مساهمات اجتماعية	908.6	682.5	786.6	698.2
استهلاك السلع والخدمات	892.6	2,503.70	681.8	2,308.50
النفقات التحويليّة	2,345.70	2,596.60	1,585.50	2,123.50
نفقات أخرى	729.10	962.80	1,078.10	1,143.10
صافي الإقراض	1,079.50	1,079.50	1,044.10	1,044.10
مدفوعات مخصّصة	460	423.6	144.7	314.9
النفقات التطويرية	**543.2**	**1,045**	**407**	**625.4**
الرصيد قبل المنح والمساعدات والتمويل	**1,712.20**	**-1,051.70**	**-977.1**	**-2,630.70**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية.

بلغت الإيرادات العامة التراكمية في الفترة ما بين كانون الثاني وتشرين الأول 2025 نحو 9.65 مليار شيكل (على أساس نقدي)، ما مثّل تراجعاً بنسبة 33.5% مقارنةً مع الفترة ذاتها من عام 2023 (الفترة التي سبقت الحرب). ويُعزَى هذا الانكماش أساساً إلى تراجع إيرادات المقاصة بنسبة 39.2%، وهو ما يعادل

1 https://pmof.ps/internal.php?var=11&tab=01

5.6 مليار شيكل. وبالرغم من ذلك، لم تتلقَ السلطة الوطنية الفلسطينية سوى 1.95 مليار شيكل نقداً خلال الفترة الممتدة بين كانون ثاني وأيّار 2025، فيما اقتطعت إسرائيل المبلغ المتبقي بصورة أحادية، ولكن وزارة المالية سجلته كإيرادات مقبوضة على أساس التحصيل النقدي. وتشمل هذه الاقتطاعات 1.06 مليار شيكل لتسوية ديون مترتّبة على شركة كهرباء محافظة القدس لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية، و761.8 مليون شيكل لتسديد متأخرات الوقود لصالح مجموعة "دور" وشركة "باز أويْل" (وهما شركتان إسرائيليّتان لتوزيع الوقود)، إضافة إلى 1.69 مليار شيكل صافي إقراض (ديون مترتّبة على مزوّدي الخدمات الفلسطينيين مقابل خدمات الكهرباء، والماء، وخدمات الصرف الصحّي المقدمة من الجانب الإسرائيلي)، و144.3 مليون شيكل مقابل التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية. وبعد خصم جميع الاقتطاعات الأحادية، بلغت قيمة إيرادات المقاصة التي احتجزتها إسرائيل في عام 2025 نحو 2.99 مليار شيكل (حتى شهر تشرين أول)، إضافة إلى 3.0 مليار شيكل صافي مبالغ محتجزة عام 2024 و1.9 مليار شيكل عام 2023 ومبالغ متراكمة من أعوام سابقة.

وبالتوازي مع تقييد السيولة نتيجة الاقتطاعات والأموال المحتجزة، تراجعت قاعدة الإيرادات المحلية للسلطة بفعل التداعيات الاقتصادية للحرب. فمع انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 29.1% بين النصف الأول من عام 2023 والنصف الأول من عام 2025، واجهت الشركات صعوبةً في توليد الإيرادات، ما أدى إلى تراجع إيرادات الضرائب المحلية بنسبة 30.1% خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025 مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2023. كما تراجعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 7.7%. وقد حدت هذه التطورات من عدم قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية، وفي مقدّمتها الأجور ومستحقات المورّدين، وقيّدت تقديم الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم وغيرها من القطاعات الحيوية.

وخلال الفترة ذاتها من عام 2025، انخفض الإنفاق النقدي الفعلي بنسبة 16.7%، إذ لم تتمكن السلطة من تغطية سوى 70.5% من التزامات الأجور والرواتب و29.5% من الدفعات الجديدة المستحقة خلال العام لموردي السلع والخدمات. وبالرغم من قيام السلطة بدفع رواتب جزئية منذ عام 2021، فقد ازداد عمق الأزمة عقب الحرب على غزّة وما رافقها من اقتطاعات إسرائيلية اشتدت حدتها مع مرور الوقت، وهذا زاد من عدم انتظام وعدم كفاية المدفوعات، مع انسداد آفاق تسوية الاستحقاقات المتراكمة الواجبة الأداء وتصاعد عدم اليقين بشأن إمكانية صرف الرواتب المستقبلية.

وبلغ العجز المالي التراكمي على أساس الاستحقاق قبل المنح والتمويل 2.6 مليار شيكل بحلول تشرين الأول 2025، مسجلًا زيادة بنسبة 150% مقارنةً بالفترة المماثلة من عام 2023. ولذا، باتت القدرة على دفع الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية شهرياً مرهونة بتوفر التمويل غير المؤكد والمتقلب الذي تقدّمه الجهات المانحة في ظل استمرار نضوب مصادر التمويل المحلية.

ومع استنزاف القدرة على الاقتراض من المصارف المحلية فعلياً، فقد بلغ الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام نحو 11 مليار شيكل بحلول تشرين الأول 2025 (بزيادة 71.7% مقارنةً بتشرين الأول 2023)، تراكمت المتأخرات بوتيرة غير مسبوقة وغير مستدامة. إذ وصلت المتأخرات إلى 19.8 مليار شيكل بحلول تشرين الأول 2025، منها 15.2 مليار شيكل تعود لسنوات سابقة، وتشمل 6.9 مليار شيكل مستحقة للقطاع الخاص (بزيادة 48.9% مقارنة بتشرين الأول 2023). وارتفع الدين الحكومي (باستثناء المتأخرات، ولكن بما يشمل الدين الخارجي) من ـ13.3 مليار شيكل قبل عامين إلى 15.6 مليار شيكل بحلول تشرين الأول 2025، أي

ما يعادل 34.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 بالأسعار الجارية. فيما يرتفع الدين العام إلى 68.5% من الناتج المحلي الإجمالي عند احتساب المتأخرات، ما يكشف هشاشة وخطورة الوضع الذي آلت إليه المالية العامة الفلسطينية. ولا تشمل هذه الأرقام المتأخرات المستحقة لهيئة التقاعد، والتي لا تتوافر أيّ بيانات بشأنها ولا تتم تغذيتها بانتظام.

1-1 المساعدات الخارجية والتنسيق مع الجهات المانحة

بلغت المساعدات الخارجية المقدّمة إلى السلطة قُرابة 2.0 مليار شيكل خلال الفترة ما بين كانون الثاني وتشرين الأول 2025، أي أكثر من ضعف المساعدات الخارجية التي تلقّتها خلال الفترة المماثلة من عام 2023 والتي بلغت 966 مليون شيكل. وكان الاتحاد الأوروبي أكبر الجهات المانحة للسلطة من خلال الآلية الفلسطينية-الأوروبية للإدارة والمساعدة الاجتماعية والاقتصادية "بيغاس"، إذ قدّم 795.3 مليون شيكل على شكل دعم للموازنة، منها 705.25 مليون شيكل مخصّصة لدفع الرواتب و90 مليون شيكل لدعم مستشفيات القدس. ولا تزال مدفوعات الاتحاد الأوروبي مشروطة بتنفيذ الإصلاحات واعتماد آليات رقابة فعّالة.[2] وكان البنك الدولي ثاني أكبر الجهات المانحة عبر مرفق التمويل الطارئ الفلسطيني، إذ قدّم 631.3 مليون شيكل كدعم للموازنة.

بتاريخ 20 تشرين الثاني، عقدت مجموعة المانحين لفلسطين اجتماعها الأول عقب اعتماد الاتحاد الأوروبي للبرنامج الشامل المتعدد السنوات لفلسطين في نيسان.[3] وترأس الاجتماع كل من رئيس الوزراء د. محمد مصطفى والمفوّضة الأوروبيّة لشؤون المتوسّط دوبرافكا شويتسا، بمشاركة نحو 60 جهة فاعلة دولية وإقليمية، من بينها دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ودول عربية، وجهات مانحة محتملة لخطة التعافي في غزة، ومؤسسات مالية دولية.

تعمل مجموعة المانحين لفلسطين بمثابة منصّة لمتابعة التقدّم في تنفيذ أجندة الإصلاح التي اعتمدتها السلطة ضمن إطار برنامج الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تنسيق المشاركة الدولية في جهود التعافي وإعادة إعمار قطاع غزة.[4] وترتكز ولايتها على ثلاثة محاور رئيسية: حشد الدعم المالي بالتوازي مع تنفيذ الإصلاحات، ودعم تعافي قطاع غزة وإعادة إعماره، وتعزيز الدعم السياسي للحوكمة وبناء الدولة الفلسطينية.[5]

يخصّص برنامج الاتحاد الأوروبي مبلغ 1.6 مليار يورو عبر آلية "بيغاس" للفترة 2025–2027، ضمن ثلاثة محاور.[6] يخصّص المحور الأول نحو 620 مليون يورو كمنح لدعم موازنة السلطة وبرنامج الإصلاح المالي، بما يشمل الرواتب، والتحويلات الاجتماعية، والمعاشات التقاعدية، والتحويلات الطبية، وبناء القدرات المؤسسية.[7] ويخصّص المحور الثاني 576 مليون يورو لتدعم التعافي الاقتصادي وإعادة تأهيل الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع التركيز على إنعاش النشاط الاقتصادي، وتعزيز قدرات الهيئات المحلية، ودعم صمود المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتحسين وصولها إلى الأسواق. ويحشد المحور الثالث نحو 400 مليون يورو على شكل قروض من بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل أنشطة القطاع الخاص.

خلال الاجتماع، قدّم رئيس الوزراء مصطفى خطة التعافي المبكر الممتدة لستة أشهر، والتي تشكّل المرحلة الأولى من إطار التعافي الاقتصادي وإعادة

2 https://www.theparliamentmagazine.eu/news/article/
3 https://south.euneighbours.eu/news/palestine-donor-group
4 https//:ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip1055_25_
5 https://north-africa-middle-east-gulf.ec.europa.eu/document/.pdf
6 https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_25_1055
7 https//:north-africa-middle-east-gulf.ec.europa.eu/document/

الإعمار الممتد لخمس سنوات الذي اعتمدته وأعلنت عنه الحكومة الفلسطينية في تشرين الأول 2024.[8] وتبلغ كلفة المرحلة الأولى 3.5 مليار دولار أمريكي من تكلفة إجمالية تقديرية تبلغ نحو 67 مليار دولار للخطة كاملة. وتركز المرحلة الأولى على تلبية الاحتياجات الإنسانية والبنية التحتية العاجلة. وقد دعا الدكتور مصطفى إلى تكثيف الضغوط الدولية على إسرائيل للإفراج عن إيرادات المقاصة التي تواصل احتجازها، إلى جانب زيادة الدعم الخارجي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل تفاقم الضغوط المالية.[9]

كما استعرض الدكتور مصطفى التقدّم المحرز في تنفيذ أجندة الإصلاح منذ نيسان، بما يشمل إقرار قانون جديد للانتخابات المحلية، والتقدّم في صياغة دستور مؤقّت لدولة فلسطين يوجه عملية الانتقال من مؤسسات السلطة إلى مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلة الوزارات عبر الدمج والإغلاق، واعتماد التعيينات في المناصب العليا على أساس الجدارة، وتعزيز آليات مكافحة الفساد، وتنفيذ إصلاحات في منظومة الحماية الاجتماعية، ولا سيما توحيد بيانات المستفيدين عبر السجل الوطني الاجتماعي.

2-1 الآثار على الاقتصاد الكلي

في ظل التداعيات الاقتصادية للحرب التي تشنّها إسرائيل على قطاع غزة، وما يفاقمها من تشديد القيود المفروضة في الضفة الغربية، بات الإعسار المالي للسلطة يفرض عبئاً إضافياً على الاقتصاد الكلي من خلال تأثيراته على الطلب الإجمالي، ونشاط القطاع الخاص، والاستقرار المالي.

من منظور الطلب الإجمالي، يتجلّى الانكماش أساسا في التراجع الحادّ في الاستهلاك والاستثمار العام، نتيجة اضطرار السلطة إلى ترشيد الإنفاق، وتأجيل المدفوعات، ومراكمة المتأخرات. ففي الفترة ما بين النصف الأول من عام 2023 والنصف الأول من عام 2025، انخفض الاستهلاك الحكومي النهائي بنحو 450.5 مليون دولار أمريكي (أي نحو 28.5%)، مساهما بنحو 19.4% من إجمالي الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي (والذي انخفض بنحو29.1% خلال فترة المقارنة).[10] وعلى مستوى الأسر المعيشية، أدت الرواتب الجزئية والمتأخرة لموظفي القطاع العام، الذين يشكّلون 16.9% من إجمالي العمالة في الضفة الغربية، إلى إضعاف الاستهلاك بشكل ملحوظ.[11] وبافتراض أن موظفي السلطة ينفقون معظم الدخل المتاح، تشير التقديرات إلى أن الرواتب الجزئية والمتأخرة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025 قد خفّضت الاستهلاك الأسري بنحو 2.0 مليار شيكل، ما أدى إلى تقليص الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن 4%، وذلك قبل احتساب الأثر المضاعف (أي دون احتساب كامل الأثر المباشر وغير المباشر للتغيّر في الاستهلاك على الناتج المحلي الإجمالي).

وتنشأ آثار انكماشية مماثلة نتيجة تراكم المتأخرات للقطاع الخاص، إذ يؤدي تأخير الحكومة في تسديد المدفوعات المستحقة إلى إضعاف السيولة لدى القطاع الخاص، وهذا قد يترتب عليه تأجيل دفع الأجور، وتقليص الوظائف، وخفض الاستهلاك. وتعزز هذه الديناميات الانكماش الأوسع نطاقاً الذي طال النشاط الإنتاجي منذ الحرب على غزة في ظل تضاؤل مصادر الدخل الوطني على نحو متزايد. وحتى دون الخوض في تداعيات انحصار السيولة في القطاع الخاص على استهلاك الأسر، يؤدي تراكم المتأخرات إلى نقل الإعسار المالي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، إذ يؤدي إقدام السلطة على تأجيل المدفوعات إلى نقل

8 https://www.bnews.ps/index.php/ar/node/26456

9 نفس المرجع السابق

10 https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/741/default.aspx

11 www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En.pdf

مشكلة نقص السيولة إلى المقاولين، وشركات الأدوية، والمورّدين الطبيين، والشركات الأخرى التي تقدم السلع والخدمات للحكومة. ويؤدي ذلك بدوره إلى زيادة التكاليف التشغيلية، والإحجام عن الاستثمار، وإلى الاقتراض لتمويل رأس المال العامل، والتسعير الدفاعي وكبح التوظيف لحماية هوامش الربح. وترافقت هذه الديناميكيات مع أثار اقتصادية حادة نتيجة الحرب، فقد انخفض الإنتاج المحلي بنحو 12.1% في عام 2024، وتراجع التوظيف في القطاع الخاص بنحو 11%، وانخفضت القيمة المضافة بنحو 14.3%.[12]

كما بات الإعسار المالي يشكل خطراً منهجياً على الاستقرار المالي. ففي تشرين الأول 2025، كان 71.9% من الدين العام (باستثناء المتأخرات) ممولاً من مصادر محلية، غالبيته (نحو 85.2%) على شكل قروض مصرفية (7.0 مليار شيكل) وتسهيلات سحب على المكشوف (2.6 مليار شيكل)، والتي شهدت ارتفاعا بنحو 51.0% و48.7% على التوالي مقارنة بتشرين الأول 2023. وفي الوقت نفسه، وسّعت المصارف الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام بضمان دفع مستحقات الرواتب في المستقبل. ونتيجةً لذلك، ارتفع إجمالي تعرّض المصارف المباشرة وغير المباشرة (للحكومة وموظفي القطاع العام) من ـ35.8% من إجمالي الائتمان في 2023 إلى 39.9% في 2024، وبلغ 205% من حقوق ملكية المصارف مقارنة بنحو ـ186.7% في العام السابق، وهو ما يعتبر مستوىً مرتفعاً للغاية من حيث تركز مخاطر الائتمان.[13] وفي ظلّ تزايد ارتباط ميزانيات المصارف بملاءة الحكومة المالية، بات الإعسار المالي يُترجم مباشرةً إلى عدم استقرار مالي أوسع، ما يفاقم المخاطر النظامية.

12 www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar.pdf

13 www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Publications/English/

3-1 تآكل الحماية الاجتماعية

تشير التقديرات إلى ارتفاع الفقر في الضفّة الغربية بنسبة 16% على المدى القصير بحلول نهاية عام 2024، ما يرفع معدل الفقر إلى 28% من السكان.[14] وبالرغم من أنّ وزارة التنمية الاجتماعية تدير عدّة برامج هادفة للتخفيف من وطأة الفقر، فإن البرنامج الوطني للتحويلات النقدية، وهو البرنامج الطليعي في هذا المجال، يواجه صعوبات في انتظام المدفوعات منذ عام 2021 نتيجة أزمة المالية العامة، ما قيد قدرتها على الاستجابة لتزايد الفقر.

وبحلول كانون الأول 2025، بلغ عدد الأسر المسجّلة في السجل الوطني الاجتماعي نحو 140.6 ألف أسرة، منها 54 ألف أسرة في الضفة الغربية و86.6 ألف أسرة في قطاع غزة. ويعتمد السجل على تقييم صارم ومتعدد الأبعاد لتحديد أفقر الأسر،[15] ولكن هذه المنهجية لم تعد ملائمة لاستيعاب الزيادة السريعة في عدد الأسر المتضرّرة من الحرب. واستجابة لذلك، طرحت وزارة التنمية الاجتماعية نموذجاً مختصراً لتسجيل الأسر المتضررة من حرب غزة،[16] وقد بلغ عدد الأسر التي تقدّمت بطلبات عبر هذه الآلية الجديدة 436 ألف أسرة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الأسر المسجَّلة في السجل الوطني الاجتماعي، منها 42.5 ألف أسرة في الضفة الغربية و394.2 ألف أسرة في غزة.[17] ولم يقابل هذا التوسع الحادّ في الاحتياج المسجَّل زيادة موازية في تغطية برنامج التحويلات النقدية أو التمويل المتاح.

حتى قبل اندلاع الحرب، كان البرنامج الوطني للتحويلات النقدية يعاني من ضغوط شديدة. فبالرغم من أنّ السلطة موّلت 55% من موازنته وموّل الاتحاد الأوروبي النسبة المتبقيّة، لم يتمكّن

14 https//:thedocs.worldbank.org/en/doc/Palestinian-Economic.-pdf

15 https//:www.mosd.gov.ps/en/page/about-social

16 https://documents1.worldbank.org/curated/en/pdf

17 بيانات غير منشورة صادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية.

البرنامج من الالتزام بدورات الصرف الأربعة السنوية المقرّرة، إذ اقتصر التنفيذ على دفعة واحدة إلى دفعتين سنوياً خلال الفترة بين 2021 و2023. كما تراجع إجمالي المدفوعات السنوية من نحو 90 مليون شيكل في عام 2020 إلى حوالي 54 مليون شيكل في عام 2023، بما يعكس تدهور الوضع المالي للسلطة في ظل الاقتطاعات الإسرائيلية من إيرادات المقاصة، وتداعيات جائحة كوفيد-19، وتراجع المساعدات الخارجية.

الجدول 2: دفعات البرنامج الوطني للتحويلات النقدية في الضفة الغربية، 2020-2023

العام	الشهر	الأُسر	المبلغ (بالألف شيكل)
2020	نيسان	35,146	30,565.3
	تموز	35,012	30,443.7
	كانون الأول	35,130	30,568.0
2021	أيّار	35,682	26,761.5
2022	تموز	34799	12,179.6
	تشرين الأول	33,361	29,065.6
2023	نيسان	33,455	29,124.9
	آب	34,336	24,773.5

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية.

في عام 2024، وبدعم من منظمة العمل الدولية، أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية مخّصصاً اجتماعياً قائماً على الحقوق يستهدف كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب البرنامج الوطني للتحويلات النقدية الاعتيادي.[18] ومع ذلك، لم تصرف الوزارة أي مدفوعات حتى آب 2024، عندما أتاح الدعم الذي وفّره الاتحاد الأوروبي على شكل منح تنفيذ صرف محدود (انظر الجدول 3).

وفي كانون الثاني 2025، نُقلت إدارة البرنامج الوطني للتحويلات النقدية وتمويله إلى المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي، وهي مؤسسة مستقلة تهدف إلى الحد من الفقر على المستوى الوطني، وأصبحت مسؤولة عن صرف التحويلات النقدية للأسر الفقيرة.[19] وبين كانون الثاني ونيسان 2025، استؤنف صرف التحويلات النقدية بالاستناد إلى بيانات السجل الوطني الاجتماعي، إلا أنّ متوسط قيمة الدفعة انخفض إلى 298 شيكل لكل أسرة مقارنة مع 750 شيكل في السنوات السابقة، ولم تنفذ أي دفعات منذ نيسان.[20] وتبقى هذه المبالغ أقل بكثير من خط الفقر المدقع للأسرة الذي يبلغ 2,170 شيكل شهريًا، إذ لا تغطي سوى جزء محدود من الاحتياجات الأساسية من الغذاء والسكن والملابس. وفضلاً على ذلك، وبالرغم من تسجيل أكثر من 96,500 أسرة بوصفها أسَر محتاجة في الضفة الغربية، لم تصل التحويلات سوى إلى نحو 12 ألف أسرة. وتبرز بذلك الفجوة الآخذة بالاتّساع بين الزيادة السريعة في مستويات الفقر وانكماش القدرة على توفير الحماية الاجتماعية، ما يترك السلطة أقل قدرة على نحو متزايد على حماية الأسر من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للحرب وأزمة المالية العامة.

18 https://www.ilo.org/sites/default/files/2025-03/Emergen.pdf

19 https//:www.wafa.ps/Pages/Details120788/

20 https://thedocs.worldbank.org/en/doc/Palestinian-Economic.pdf

الجدول 3: التحويلات النقدية في الضفة الغربية، 2024-2025

الشهر	الأُسَر الفقيرة		كبار السنّ		الأشخاص ذوو الإعاقة	
	عدد الأُسَر	المبلغ (بالمليون شيكل)	عدد الأفراد	المبلغ (بالمليون شيكل)	عدد الأفراد	المبلغ (بالمليون شيكل)
آب-2024	8,320	20.2	14,521	21.7	12,398	18.5
تشرين الثاني-2024	11,439	3.6	18,242	4.5	14,697	3.6
كانون الأول-2024	11,487	3.4	18,254	4.6	14,704	3.6
كانون الثاني-2025	12,024	3.2	18,948	4.7	14,878	3.7
شباط-2025	11,906	3.6	17,534	4.3	14,404	3.6
آذار-2025	11,898	3.6	17,415	4.3	14,400	3.6
نيسان-2025	11,876	3.6	17,383	4.3	14,323	3.5

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية.

4-1 الحكم المحلي والنفقات التطويرية

منذ اندلاع الحرب التي شنّتها إسرائيل على غزة، تدهور الوضع المالي للهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية تدهوراً حاداً، ما قيّد بشدة قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية. ويُعزى هذا التدهور بصورة رئيسية إلى انهيار الإيرادات المحلية، ولا سيّما رسوم رخص البناء ورسوم المنافع العامة، وهو ما يعكس تردّي الأوضاع المعيشية للأسر والتراجع الحادّ في النشاط الإنشائي، حتى قبل احتساب الدمار الذي لحق بقطاع غزة. فقد تراجعت رخص البناء في الضفة الغربية بحوالي 29% في الربع الرابع من عام 2024 مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ثمّ تراجعت مجدداً بنحو 24% في الربع الأول من عام 2025. وازدادت هذه الضغوط حدة بفعل عدم انتظام تحويل الإيرادات المشتركة من الحكومة المركزية، بما في ذلك ضريبة الأملاك، ورسوم النقل، ورخص الأعمال التجارية (والتي تقدّر بأكثر من 2 مليار شيكل سنويا). وقد أسهم ذلك في تقويض استمرارية تقديم الخدمات وأضعف القدرة على التخطيط المحلي الفعال.[21] ويتجلّى هذا الضغط المالي أيضا في ميزانية الطوارئ التي اعتمدتها وزارة الحكم المحلي، إذ خفّضت الاعتمادات الإجمالية إلى النّصف تقريبا، من 150.7 مليون شيكل في عام 2023 إلى نحو 75 مليون شيكل في عام 2025، كما جرى خفض النفقات التطويرية من 100 مليون شيكل إلى 30 مليون شيكل فقط، ما حدّ بشكل كبير من الاستثمار في البنية التحتية المحلية في المحافظات الفلسطينية.[22]

5-1 تقديم الخدمات

منذ تموز، وفي خضمّ القيود المالية الحادة والقيود المشددة على حركة التنقل، نفّذت الحكومة ترتيبات عمل طارئة شملت الدوام الجزئي، والعمل من المنزل، وتعليق المهام الخارجية، بهدف الحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات الأساسية.[23] وبالرغم من محدودية البيانات المتاحة حول أثر هذه الترتيبات، فقد شهدت القطاعات الحيوية اضطرابات كبيرة.

في قطاع التعليم، تأخر بدء العام الدراسي 2026/2025 عقب الإضراب الذي أعلنه المعلمون احتجاجا على تأخير صرف الرواتب وعدم دفعها

21 https//:www.alhadath.ps/article/184052/

22 https//:citizenbudget.ps/en/molg

23 https//:www.palestinecabinet.gov.ps56021/
https://www.maannews.net/news/2141537.html

بالكامل.[24] وتفاقمت هذه الإشكاليات بفعل عدم اكتمال البنية التحتية لبعض المدارس، وتأجيل أعمال الصيانة، وتأخر تسليم الكتب المدرسية بسبب عدم تسديد مستحقات الموردين.[25]

أما في قطاع الصحة، فقد أدى عدم دفع المستحقات إلى تقليص التوظيف، وتأجيل العمليات الجراحية، واقتصار تقديم الخدمات على يوم أو يومين في الأسبوع في ظل تزايد صعوبة الوصول إلى المرافق الصحية بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة.[26] وبحلول نهاية عام 2024، كانت 68% من نقاط تقديم الخدمات الصحية في الضفة الغربية تعمل بصورة جزئية، فيما لم يتجاوز تشغيل المستشفيات 70% من طاقتها التشغيلية.[27] كما تفاقم النقص الحاد في الأدوية، ما خلف آثارا جسيمة على المرضى، لا سيما الفئات الضعيفة.[28] إذ بلغت المتأخرات المتراكمة على السلطة لموردي الأدوية نحو 1.2 مليار شيكل بحلول تشرين الثاني، في خرق للاتفاق الذي أبرم عام 2023، والذي ينص على تسديد 30 مليون شيكل شهريا بهدف تثبيت سقف المتأخرات عند 750 مليون شيكل.[29] وقد أجبر ذلك العديد من شركات الأدوية على اللجوء إلى الاقتراض من المصارف لتغطية التكاليف التشغيلية والوفاء بالتزاماتها تجاه الموردين، وهو ائتمان جرى تقييده لاحقا.[30] وأسفر شحّ السيولة الذي نتج عن ذلك عن زيادة التكاليف، وتعميق هشاشة الأوضاع المالية للشركات، وتقويض مصداقيتها لدى الموردين. وتشير التقارير إلى أن نقص الأدوية الأساسية في مخازن وزارة الصحة تراوح بين 13–16%، مع نقص حاد ونفاد كامل في بعض الأصناف.[31] كما أدت متأخرات

24 https//:www.wafa.ps/pages/details129091/
https://www.alaraby.co.uk/society/%D8%A7%D
25 https://www.wafa.ps/pages/details/129091
26 https://www.maannews.net/news/2142878.html
27 https://www.unocha.org/publications/report
28 https//:www.wattan.net/ar/news.466282/html
29 https://www.raya.ps/news/1200715.html
30 https://www.bnews.ps/index.php/ar/node/26491
31 https://www.raya.ps/news/1200715.html
https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/23223/

إضافية بلغت 1.7 مليار شيكل مستحقة للمستشفيات الخاصة وغير الحكومية إلى مزيد من الاضطراب في تقديم الخدمات الصحية في الضفة الغربية.[32] أما في قطاع غزة، فالأوضاع أكثر كارثية بكثير ممّا هي عليه في الضفة الغربية، في ظل الدمار الواسع الذي طال البنية التحتية الصحية ونفاد مخزون الأدوية، إذ نفد ما نسبته 52% من الأدوية الأساسية، و71% من المستلزمات الطبيّة الاستهلاكية، و70% من المستلزمات المخبرية.[33]

2- تمديد العلاقات المصرفية بالمراسلة لشهريْن

بتاريخ 15 كانون الأول، مُدِّدت الحصانة التي تسمح للبنوك الإسرائيلية بالحفاظ على علاقات مراسلة مع البنوك الفلسطينية لمدة شهريْن إضافييْن حتى 12 شباط 2026. وخفّف هذا التمديد مؤقتا من حدّة التوترات التي أثارتها التهديدات السابقة التي أطلقها وزير المالية الإسرائيلي بيتسلئيل سموتريتش بسحب الحماية الممنوحة للبنوك الإسرائيلية.[34] وجاء القرار عقب تمديد سابق للحصانة لمدّة أقصر لم تتجاوز أسبوعيْن بتاريخ 30 تشرين الثاني، ما يسلط الضوء على حالة عدم اليقين المتزايدة التي تكتنف هذا الترتيب.

تزامن التمديد مع الإعلان عن الحكومة الإسرائيلية، تقدّم به سموتريتش، بشأن إضفاء الطابع الرسمي على 19 بؤرة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية، بما في ذلك مستوطنتان أُخليتَا في إطار خطة فكّ الارتباط قبل نحو عقديْن.[35] وقبل صدور القرار، أصدرت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بياناً مشتركاً حثّت فيه إسرائيل على الحفاظ على العلاقات المصرفية بين المصارف الإسرائيلية

32 https//:www.bnews.ps/index.php/ar/node26491/
33 https://www.aljazeera.net/health/2025/12/8/%D8%A7
https://www.aa.com.tr/ar/3778405/
34 https//:www.bnews.ps/ar/node26650/
35 https://www.timesofisrael.com/palestinians-protest-pa-prisoner

والفلسطينية، مشيرة إلى الأهمية التي يكتسبها ذلك لاستقرار المنطقة وأمن إسرائيل نفسها.[36]

منذ عام 2018، يصدر النائب العام الإسرائيلي خطاباً سنوياً يمنح بموجبه الحصانة القانونية للبنوك الإسرائيلية المراسلة ولموظفيها من التعرض للملاحقة القضائية بموجب قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي لعام 2016، وذلك على خلفية أنشطتها المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية للبنوك الفلسطينية.[37] وبالتوازي مع ذلك، تصدر وزارة المالية الإسرائيلية خطاب تعويض تُلزم الدولة بموجبه بتغطية المسؤولية المدنية والمصاريف القانونية التي تنشأ عن تقديم هذه الخدمات. وتكتسب هذه الحصانة أهمية خاصة في ضوء احتمال تعرّض البنوك لدعاوى قضائية بموجب قانون مكافحة الإرهاب الأمريكي لعام 1992 وقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (JASTA) لعام 2016، وذلك استناداً إلى القضية التي رُفعت ضد أحد البنوك العاملة في فلسطين في المحاكم الأميركية وشكّلت سابقة قضائية.

ومنذ 7 تشرين الأول 2023، لوّح سموتريتش مراراً بسحب هذا التعويض، ولم يُقدم على تجديده إلا في اللحظات الأخيرة وتحت ضغط من حكومات أجنبية ومنظمات دولية. وقد جرى استغلال هذه القضية بشكل متزايد لانتزاع تنازلات سياسية، ولا سيّما فيما يتعلّق بمصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية.[38] ويجمع سموتريتش بين منصبيْن رفيعي المستوى في وزارتي المالية والدفاع، ما وفّر له منصّة مؤسسية مكّنته من الدفع بسياسات تهدف إلى تقويض السلطة والحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية.

36 https://www.gov.uk/government/news/e4
37 https://www.bankhapoalim.com/sites/bnhpcom/files/media.pdf
38 https//:www.timesofisrael.com/smotrich-extends-waiver

تُسوّى سنويا معاملات مصرفية (شيكات وتحويلات بنكية) بقيمة تقارب 55 مليار شيكل، أي ما يعادل 122% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2024، ويرتبط جزء كبير من هذه المعاملات بالتبادلات مع الاقتصاد الإسرائيلي.[39] ولا يشمل هذا الرقم الحجم الكبير للنقد المتداول خارج النظام المصرفي في اقتصاد يغلب عليه الطابع غير المنظّم. وفي عام 2024، استحوذت إسرائيل على نحو 96% من الصادرات الفلسطينية (بقيمة 1.3 مليار دولار)، و30% من الواردات الفلسطينية (بقيمة 3.7 مليارات دولار)، بما في ذلك الوقود والكهرباء والمياه.[40] وبناءً على ذلك، فإن قطع العلاقات المراسلة المصرفية من شأنه ألا يقتصر على تعطيل الوصول إلى السلع الأساسية فحسب، بل أن يُفاقم مشكلة فائض الشيكل، ويُعمّق شح السيولة، ويُحدث نقصاً في العملات الأجنبية، ويدفع المزيد من الأنشطة الاقتصادية نحو قنوات دفع غير رسمية أو التفافية لتجاوز قيود البنوك المراسلة. وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعاملات المالية وزيادة المخاطر التشغيلية وتعميق هشاشة الاقتصاد.

وفي هذا السياق، واصلت سلطة النقد الفلسطينية بذل جهود مكثفة على المستويَيْن الإقليمي والدولي لمعالجة هذه المعضلة، بالتوازي مع استعدادها للتعامل مع أسوأ السيناريوهات المحتملة.[41]

3- إعادة فتح معبر اللنبي

بتاريخ 9 كانون الأول، أعلنت مصادر أمنية إسرائيلية إعادة فتح معبر اللنبي، المعروف على الجانب الفلسطيني باسم معبر الكرامة وعلى الجانب الأردني باسم جسر الملك حسين، أمام دخول البضائع والمساعدات الإنسانية من/عبر الأردن بعد إغلاق دام ثلاثة أشهر،[42] إلا أن المعبر لا يزال مغلقا

39 https//:www.pma.ps/ar%/D8%A7%D9%84%D8
40 https//:www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx
41 https//:www.maannews.net/news.2150668/html
42 https//:www.i24news.tv/artc49774-dce

أمام الصادرات الفلسطينية. وكان المعبر قد أُغلق عقب حادثة إطلاق نار وقعت في 18 أيلول، نفّذ خلالها سائق شاحنة مساعدات هجوماً عند المعبر. وجاءت إعادة فتح المعبر بعد استكمال الاستعدادات الأمنية على الجانبيْن الإسرائيلي والأردني، بما في ذلك تشديد إجراءات الفحص الأمني والتفتيش على السائقين الأردنيين والبضائع، ونشر قوات أمنية مخصّصة لتأمين المعبر.[43] وأفادت عدة مصادر بأنّ القرار جاء في ظل ضغوط أميركية وأردنية لتسهيل مرور المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.[44]

ووفقًا لبيانات غير منشورة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغت قيمة الواردات الفلسطينية التي مرّت عبر معبر الكرامة في عام 2024 نحو 541.4 مليون دولار، فيما بلغت الصادرات نحو 167.6 مليون دولار. وشكّلت هذه التدفقات نحو 20.6% من الواردات الفلسطينية من بقية دول العالم (باستثناء إسرائيل)، وحوالي 79.3% من الصادرات الفلسطينية إلى بقية دول العالم، ما يبرز الدور الحاسم الذي يضطلع به المعبر في التجارة الخارجية الفلسطينية.[45]

وقد أثّر الإغلاق المطوّل للمعبر تأثيراً بالغاً على التجار الفلسطينيين، إذ اضطرهم إلى إعادة توجيه تجارتهم عبر قنوات خاضعة للسيطرة الإسرائيلية وبتكلفة أعلى، بما في ذلك رسوم إضافية لوسطاء إسرائيليين. كما أدّى هذا التعطّل إلى نقص مؤقّت في بعض السلع في الضفة الغربية التي تستورد عادة من الأردن، وفاقم الصعوبات المرتبطة بتوفير الدينار الأردني في السوق المحلية.[46]

43 https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-reopen-jordan
44 https://www.washingtonpost.com/world/10/12/2025/israel-jordan
https://www.ynetnews.com/article/skwa115sfbl
45 https//:www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?
46 https//:www.palestineeconomy.ps/ar/Article/24028/

4- نشاط التداول في تشرين الثاني

ارتفع مؤشر القدس بنسبة 0.6% في تشرين ثاني مقارنةً بتشرين الأول، ليغلق عند مستوى 598.4 نقطة في آخر أيام التداول من الشهر.[47] وظلّ نشاط التداول ضعيفاً، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 5.6 مليون سهم بقيمة إجمالية بنحو 13 مليون دولار، مسجّلاً تراجعاً بنحو 17.1% في حجم التداول وبحوالي 9.9% في قيمة التداول مقارنةً بتشرين الأول 2025.

47 https//:www.pex.ps/bulletins

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة
(مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2022 - الربع الثاني 2025

التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري
والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي)
في فلسطين، أيلول 2023 تشرين ثاني 2025

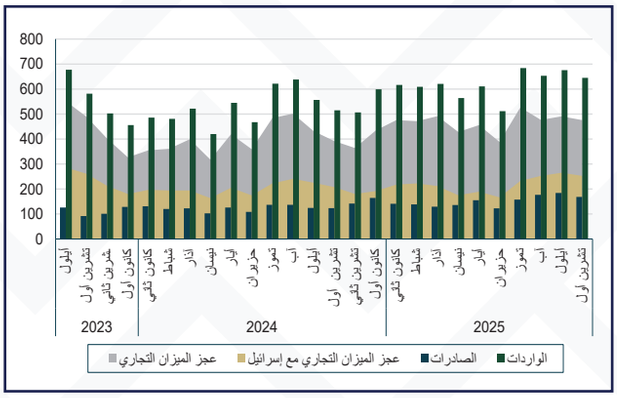

البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2022 - الربع الثالث 2025

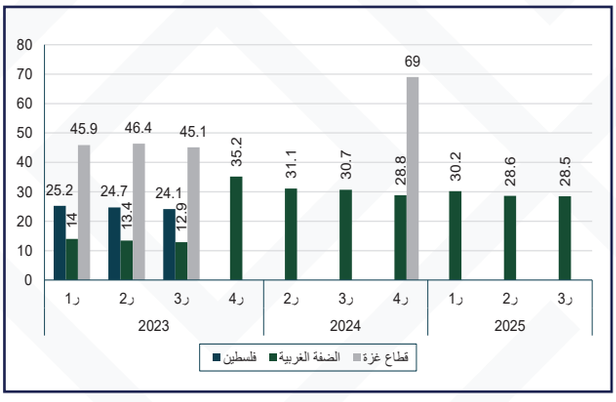

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري لدورة الأعمال
أيلول 2023 -تشرين أول 2025

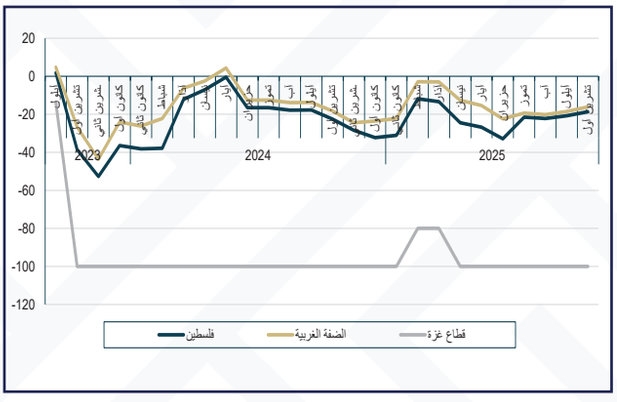

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - تشرين ثاني 2025

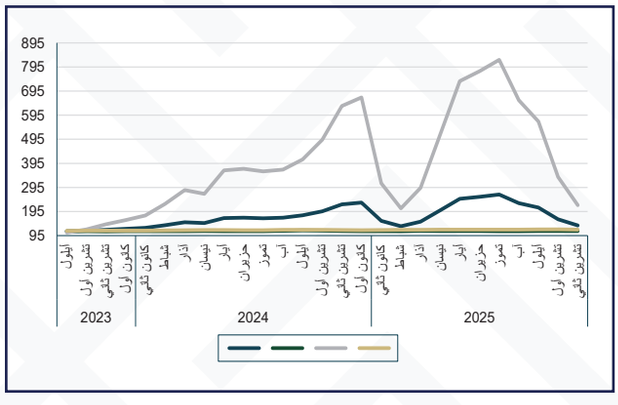

القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - تشرين ثاني 2025